http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1745) السنة السابعة -الاثنين (15) اذار 2010

تايلنديون يطالبون الحكومة باجراء انتخابات

بانكوك / رويترز

تجمع عشرات الالاف من المحتجين في العاصمة التايلاندية بانكوك امس الاحد لتوجيه انذار للحكومة التي يدعمها الجيش في تايلاند: أما الدعوة لاجراء انتخابات خلال أربع وعشرين ساعة او مواجهة مزيد من المظاهرات في العاصمة خلال الاسبوع الجاري.

ووصل يوم السبت نحو ٨٠ الف شخص من انصار رئيس الوزراء السابق تاكسين شيناواترا الذي اطيح به في انقلاب عسكري في ٢٠٠٦ مرتدين قمصانا حمراء وقد سافر كثيرون منهم في شاحنات صغيرة او دراجات نارية او سيارات من الاقاليم الريفية حاملين اعلاما حمراء تصحبهم موسيقى صاخبة تتحدث عن الديمقراطية والحرية.

ومن المتوقع وصول آلاف اخرين مساء يوم الاحد بينهم مئات استقلوا قوارب في الاقاليم القريبة.

ويشعر المستثمرون بقلق ازاء أي أعمال عنف قد تؤدي الى تعطيل الانتعاش الناشيء في ثاني أكبر اقتصادات جنوب شرق اسيا.

ويؤكد قادة الاحتجاجات على أنها ستكون سلمية حتى لو استمرت لايام.

ويعتزمون مواصلة الضغط على رئيس الوزراء أبهيسيت فيجاجيفا لحل البرلمان والدعوة لاجراء انتخابات سيكون حلفاء تاكسين في وضع جيد للفوز فيها.

وقال فيرا موسيكابونغ رئيس الجبهة المتحدة للديمقراطية ضد الديكتاتورية المشاركة في الاحتجاج «نطالب الحكومة بترك السلطة والعودة الى صفوف الشعب.» وأضاف انهم يمنحون أبهيسيت مهلة ٢٤ ساعة لحل البرلمان.

وقال أحد قادة الاحتجاجات ويدعى ناتاووت سايكوا انه لو لم تستجب الحكومة في الموعد المحدد فسينظمون مسيرة في شوارع بانكوك يوم الاثنين ما يثير احتمال توقف حركة السير في شوارع بانكوك المزدحمة أصلا.

ولابد على أبهيسيت أن يخوض انتخابات بنهاية العام المقبل. وفي خطابه الاذاعي الاسبوعي يوم الاحد اشار الى أنه من غير المرجح اجراء انتخابات مبكرة معللا ذلك بالمناخ السياسي المتوتر وبالاغلبية التى يتمتع بها ائتلاف حكومته داخل البرلمان.

وأغلقت العديد من الشوارع الرئيسية قرب المكاتب الحكومية اما بشاحنات المحتجين ودراجاتهم النارية أو أغلقتها الشرطة والجنود. وقد يحول ذلك دون وصول الموظفين ورئيس الوزراء لاعمالهم يوم الاثنين.

وتم حشد ٥٠ ألفا من الجنود وقوات الشرطة وغيرهم من قوات الامن في بانكوك بعد تحذيرات حكومية من احتمال وقوع أعمال تخريب تشمل تفجيرات واضرام حرائق. وحثت العديد من السفارات مواطنيها في بانكوك على التزام الحيطة والحذر.

وقال أمين عام مجلس الامن الوطني تاويل بلينسري لرويترز «ربما يتطور الامر لما هو اخطر بعد أيام قليلة في ظل تصعيد قادة الاحتجاجات لاجراءاتهم وشعور الناس بالتعب والاحباط. لابد وان نطمئن ألا تحدث أضرار.»

ويتهم المحتجون الحكومة بنشر الذعر.

وتضيف الاحتجاجات الحالية فصلا جديدا الى الصراع السياسي الذي يستعصي على الحل على ما يبدو بين الجيش والنخبة في المدن والملكيين وبين أنصار تاكسين الذين يغلب عليهم أبناء الريف الذين يقولون انهم حرموا من حقهم الشرعي.

ويقول المحتجون ان أبهيسيت المولود في بريطانيا وتخرج من جامعة اكسفورد وصل الى السلطة بشكل غير شرعي ليرأس ائتلافا شكله الجيش بعدما حلت المحاكم حزبا موالياً لتاكسين قاد الحكومة الائتلافية السابقة.

واحتمت جموع غفيرة بالخيام والمظلات وافترشت الابسطة أثناء الاستماع لخطب وأغان شعبية.

وقال تيراتشاي سوكبيتاك المزارع من مقاطعة ليوي شمال شرق تايلاند «الحكومة تثير غضبي. لم أكن اكترث بالسياسة كثيرا حتى سنوات قليلة مضت عندما بات واضحا أنهم يحاولون الاستمرار في السلطة على حساب أناس مثلنا.»

ويغتاظ المتظاهرون مما يسمونه بقيام «نخبة غير منتخبة» بمنع حلفاء تاكسين المنتخب لمرتين من العودة الى السلطة عبر صناديق الانتخاب. وما يضيف الى غضبهم قيام المحكمة الشهر الماضي بمصادرة ١,٤ مليار دولار من أمواله قالت انها جمعت من خلال اساءة استخدام السلطة.

وكانت تايلاند تعرضت لاضطراب سياسي عام ٢٠٠٨ عندما احتل متظاهرون ارتدوا القمصان الصفراء وعارضوا حلفاء تاكسين في الحكومة السابقة مكتب رئيس الوزراء لثلاثة شهور وحاصروا مطار بانكوك الدولي حتى صدر حكم من المحكمة باسقاط الحكومة.

ويعيش تاكسين البالغ من العمر ٦٠ عاما واشتهر سابقا كأحد أباطرة صناعة الاتصالات في منفاه الاختياري في دبي منذ قضت محكمة في ٢٠٠٨ بسجنه عامين لاتهامة بتبديد المال العام. وتحدث تاكسين الى انصاره عبر دائرة تلفزيونية من موقع غير معلوم في أوروبا مساء يوم السبت وحثهم على الخروج متحدين لاسقاط الحكومة. وقال «اعتنوا بانفسكم وتحلوا بالصبر والقوة... كلما كثفوا هجومهم ضدى كلما زدت اصرارا على محاربتهم.»

ايام عصيبة على برلسكوني

ساحات روما تعج بالغاضبين ومجلس الدولة يقوض حظوظ الائتلاف الحاكم

متابعة اخبارية:

رئيس الوزراء الايطالي، سيلفيو برلسكوني، من الشخصيات السياسية الاكثر جدلا في العالم، فهو رجل الاعمال الذي تدور رؤوس امواله شركات ومصالح ايطاليا، ورئيس لاشهر نادٍ رياضي في ميلان، فضلا عن كونه السياسيِ الذي لم تعرف سيرته الذاتية الاستقرار، أبداً، وهو يترك الرئاسة بفضيحة ويعود ليدخلها عبر الانتخابات.

هذه الايام تمر ثقيلة عليه، ساحات روما غصت بالغاضبين عليه والناقمين على فترة توليه الحكومة، ما يؤشر تراجع شعبيته بدرجة كبيرة. فعشرات الاف الايطاليين تظاهروا عصر امس الاول في العاصمة ضد سياسات حكومة رئيس الوزراء بناء على دعوة اتحادات نقابات العمال وقوى المعارضة اليسارية.

وتتهم قوى المعارضة برلسكوني بتغيير القوانين لمصلحة الائتلاف الحكومي الحاكم. المتظاهرون طالبوا الاحزاب السياسية الايطالية الى التركيز على قضايا البطالة والصحة والتعليم خلال حملة الانتخابات المحلية التي تجرى اواخر هذا الشهر.

ويتزعم بيرلسكوني حزب «احرار الشعب» الذي يواجه، اليوم، مشكلة في هذه الانتخابات بعد رفض مجلس الدولة الذي يمثل اعلى محكمة ادارية في البلاد طلبه بقبول قائمة مرشحيه في الانتخابات المحلية لمنطقة لاتسيو التي تضم العاصمة روما.

وكانت الحكومة قد اصدرت مرسوما عاجلا لضمان ادراج قائمة مرشحيه في هذه الانتخابات بعد فشل الحزب في تقديم الوثائق الخاصة بقائمة المرشحين في الموعد المحدد الى لجنة الانتخابات المحلية.

ووصف برلسكوني استبعاد لائحة مرشحي حزبه من هذه الانتخابات بانها محاولة للاضرار بحزبه وانه يتصرف بما يخدم الديمقراطية في ايطاليا.

ضربة قاضية

وما صعب الامور على برلسكوني هو ذلك القرار الذي وجهت فيه أعلى محكمة ادارية في ايطاليا ضربة لآماله في الانتخابات المحلية عندما رفضت طعنا في عدم قبول قائمة الائتلاف الحاكم التي قدمت في موعد متأخر للانتخابات المحلية في اقليم روما.

وجاء حكم مجلس الدولة رغم مرسوم طارىء أصدرته الحكومة هذا الشهر لضمان ادراج قائمة مرشحيها بعد استبعادها عندما اخفق الائتلاف الحاكم في تقديم الوثائق اللازمة في الوقت المناسب الي مكتب الانتخابات.

ورفضت بالفعل سلسلة من الطعون التي قدمت الى محاكم أدنى. وقد يؤدي هذا الحكم الى مزيد من التدهور في شعبية برلسكوني التي تشير استطلاعات الرأي الى انها تراجعت بالفعل نتيجة للمشاكل التي احاطت بالانتخابات المحلية التي ستجري في ٢٨ و٢٩ مارس اذار الحالي.

وينظر الى الانتخابات التي ستجري في ١٣ من ٢٠ اقليما في ايطاليا على انها اختبار مهم لقوة حكومة برلسكوني بعد عامين من فوزها الساحق في انتخابات عامة في ٢٠٠٨ .

صعود ..هبوط

يشار الى ان برلسكوني قرر دخول السياسة سنة ١٩٩٤ وأنشأ حزب Forza Italia الذي فاز معه في الانتخابات التشريعية وتولى منصب رئيس الوزراء. ثم اضطر للإستقالة من منصبه بعد بضعة أشهر بعد انتقل حليفه ليغا نورد إلى المعارضة. وفي سنة ١٩٩٩ انتخب بنائب أوروبي.

وعاد برلسكوني إلى منصب رئيس وزراء إيطاليا في ٢٠٠١ بعد فوزه بالانتخابات على رأس ائتلاف اسمه منزل الحريات متكون من أربعة أحزاب منهم حزب يميني متطرف. وبدأت حكومته مهامها في ١١ كانون الثاني إلى ٢٠ نيسان ٢٠٠٦ بعد أن غادر الإئتلاف حزبين أحدها الحزب المسيحي الديموقراطي وأصبحت هذه الحكومة أطول حكومة في السلطة.

في ٢٢ نيسان ٢٠٠٥ طلب منه رئيس إيطاليا تشكيل حكومة جديدة. وقدم برلسكوني، بعد يوم واحد، تشكيلة حكومته الجديدة.

وفي عام ٢٠٠٦، خسر سيلفيو الانتخابات النيابية أمام رومانو برودي وذلك بعد منافسة شديدة. ورفض رئيس الوزراء الايطالي الاعتراف بهزيمته في الانتخابات وندد بالانتهاكات التي ارتكبت في رأيه خلال تصويت الايطاليين المقيمين في الخارج. لذا تقدم برلسكوني بشكاوى على المحكمة الايطالية العليا لكنها قررت فوز رومانو برودي رافضة الشكاوى التي تقدم بها برلسكوني.

قانون الانتخابات

وكانت حكومة برلسكوني ضغطت من اجل تغيير قانون الانتخاب في إيطاليا في السنة التي سبقت الانتخابات حيث اعيد العمل بمبدأ التمثيل النسبي الكامل. ويسمح هذا المبدأ لمن ينال الاغلبية في مجلس النواب بالحكم مهما كانت أغلبيته ضئيلة. يشير منتقدو هذا القانون إلى ان ذلك يمكن أن يؤدي إلى قيام حكومات غير مستقرة وهو ما تميزت به إيطاليا خلال الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية

في ٢٠٠٨ استقالت حكومة يسار الوسط بزعامة رومانو برودي إثر انهيار الائتلاف الحاكم وتقرر إجراء الانتخابات العامة في ١٣ نيسان ٢٠٠٨ أي قبل ٣ سنوات من موعدها المقرر، وفي ١٣ نيسان ٢٠٠٨ أجريت الانتخابات العامة في إيطاليا وشارك فيها ١٥٨ حزباً وكانت نتيجة الانتخابات فوز حزب برلسكوني بنسبة ٤٧ بالمائة من مقاعد مجلس الشيوخ وبنسبة ٤٦ بالمائة من مقاعد مجلس النواب وهكذا انتصر بيرلسكوني في الانتخابات العامة للمرة الثالثة وحصل علي رئاسة الحكومة الإيطالية رقم ٦٢ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولعل سر شعبيته وفوزه كان تدهورالوضع الاقتصادي في إيطاليا فقد وصل إجمالي الدين العامة ١١٠٠ مليار. ويبدو ان ما كان سببا لنجاحه في ٢٠٠٨ سيكون سببا لفشلة في الانتخابات المحلية الوشيكة، والتي بدأت المعارضة الاستعداد لها في تعميق انخفاض شعبيته.

هل تسقط الولايات المتحدة الأميركية بعد صعودها قوة عظمى؟

ترجمة / المدى

يتذمر نائب الرئيس جو بايدن من انه يكاد لأن الكثير من الناس يراهنون على انتهاء اميريكا. والتقارير عن ذلك الموضوع لا تبالغ فقط بل إنها تثير الضحك. وهو مثل الرئيس اوباما، لن يتقبل» مركزاً ثانياً للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الميزانية المشلولة العاجزة وثقل الديون، فهو ينفي ان البلاد قد تقرر لها مسبقاً لتحقيق « نبوءة تقول: أننا سنكون اكبر دولة فشلت لأننا فقدنا السيطرة على اقتصادنا وتوسعنا بشكل مبالغ فيه.» وكان جو بايدن يشير بشكل خاص الى الكتاب المهم ، « صعود وسقوط القوى الكبرى» تأليف بول كينيدي ، وهو مؤرخ بريطاني وأستاذ في جامعة ييل ، طبع عام ١٩٨٨ . ويناقش الكتاب صعود الدول والإمبراطوريات ويعزوها الى تضاعف مصادر الثروة لديها. وان تلك الثروة التي تستند السيادة اليها تتآكل بفعل نفقات الجيش الضخم الذي لابد منه للمحافظة على القوة الوطنية الامبريالية، مؤدية بالتالي الى التدهور والسقوط . وهذا البحث يبدو مخططاً بسيطاً ، ولكن البروفسور كيندي يجعله منطقياً بحجج مدهشة. وفي أي مناقشة حول تطور الولايات المتحدة ، يبدو المرء ميالاً الى الوقوف مع آراء المؤرخ لا الى ما تطرحه الأحزاب السياسية. ولأسباب عدة تنبأ المؤرخ البريطاني ، ا. ج. تيلر، من ان الحرب العالمية الثانية ستصل ذروتها في الميناء الاسباني فيكو. وكان فرانسيس فوكوياما بدوره قد توصل الى ان الحرب الباردة هي نهاية التطور الأيدولوجي ، أو بمعنى آخر» نهاية التاريخ».

ومع ذلك فان الانغماس في تنبؤات بول كينيدي، قد برهنت ايضاً تعرضها للخطأ. ففي كتابه، قال ان اليابان لن تركد وان روسيا بالتزامها المنهج الشيوعي ، لن تزدهر اقتصادياً مع حلول الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين . وبطبيعة الحال فان كيندي لم يعتمد في أبحاثه أو تنبؤاته على حركة النجوم، بل وازن مابين الادلة والاستقراءات أو التطورات المحتملة الوقوع. الماضي يخطط للمستقبل وعبر التجربة الإنسانية متوقفاً عند الحاضر، ولكنه لا يقدم احساساً واضحاً للاتجاهات. ان التاريخ لا يعيد نفسه، ولا مثلما قال آرنولد تويونسبي يتقدم بدورات متناغمة . فالاحداث تقاوم الاتجاهات.ومع ذلك فان التاريخ هو مرشدنا الوحيد. ومن الطبيعي استيحاء الدروس منه عن مسار القوى العظيمة السابقة، وخاصة عندما يبدأ الاقتصاد الامريكي يترنح وقد التجأ السياسي البريطاني جوزيف شامبرين الى هذه الخطة في عام ١٩٠٢ . وكانت بلاده قد تلقت ضربة موجعة إثر حربها في جنوب أفريقيا وبفعل توسعها العالمي، وأصبحت مهددة من قبل منافسين أقوياء في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومع ذلك فان الإمبراطورية البريطانية كانت آنذاك في أوجها.ومن التناقضات ان الدول الكبرى كلما نمت قوة، تزايد قلقها حول إمكانية سقوطها. وقد كتب روليارد كيبلنغ (شاعر البلاط) ، في احتفال بريطانيا باليوبيل الماسي للملكة فكتوريا ، عام ١٨٩٧ ، قصيدة تتحدث عن اندحار السفن وزوال مظاهر الغطرسة التي كانت، كما حدث سابقاً لنينوى قديماً . وقد حكمت الظروف استعادة أبيات الشعر تلك بعد قرن، عندما اضطرت بريطانيا الى التخلي عن مستعمرتها، هونك كونك، وكتبت الصحف آنذاك : ان الولايات المتحدة قد اصبحت وريثة روما. أما اليوم فان تجار النهايات يستحضرون التناظرات الرومانية والبريطانية من اجل تتبع انهيار السيطرة الأمريكية. وبعملهم هذا يتجاهلون ما حذر منه غيبون من خطورة المقارنة مابين دورات زمنية متباعدة عن بعضها البعض. ومن الواضح في هذا الشأن احتمال الحصول على بعض الظواهر المتشابهة مابين مأزق روما وواشنطن (لأن المدينتين ارادتا ان تكونا عاصمة العالم) . إن الاتساع المبالغ فيه عامل مشترك بينهما، وعلى سبيل المثال : ان روما صانت حدودها على نهر دجلة ، الدانوب والراين. أما الإمبراطورية الامريكية(غير الرسمية) فقد سيطرت دبلوماسياً وتجارياً وعسكرياً في العالم. ومع ذلك فات الاختلافات واضحة. إن الاقتصاد الروماني اعتمد على الزراعة ، في حين نجد في أميركيا قاعدة صناعية متينة، تنتج تقريباً ربع بضائع العالم، وتسيطر ايضاً على الاكتشافات الجديدة لخدمة الاقتصاد . وكانت روما معرضة لنزاعات مهلكة، في حين ان أميركا مستقرة دستورياً . وكانت روما تستحق من قبل البرابرة ، بينما القوات الأمريكية المسلحة قوية جداً ، ولها السيطرة التامة، في جعل أحلام الآخرين تتهاوى. وحتى اليوم في مرحلة الإرهاب والقوة النووية، يبدو صعباً لقوة ما بالهجوم عليها. وبشكل مشابه، كانت الإمبراطورية البريطانية ضعيفة. وقد حكمت الهند، وتوسعت في افريقيا، وكل ذلك بعدد محدود من القوات العسكرية و أعلى رتبة فيها كان، بدرجة زعيم (كولونيل). وهكذا يندحر الخط الأبيض النحيل تحت القوة الضاغطة.وقد خسرت بريطانيا جيلاً كاملاً من بناة الإمبراطورية في خلال الحرب العالمية الاولى ، وقد افلست عمليا في الحرب الثانية. وقد دعمتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة وحافظت على بقاء الإمبراطورية البريطانية – من اجل ان تكون قوات إضافية لها . ولكن هذه الحالة تغيرت في عام ١٩٥٦ ، عندما لوح الرئيس ايزنهاور بسوطه وأوقف الغزو الانكلو – فرنسي على مصر ، في خلال ازمة السويس. وتهاوت الامبراطورية اثر ذلك ، وبقي شبحها متجسداً في دول الكمنويلث. وكانت بريطانيا قد اتسعت ونمت من جزيرة صغيرة، لتكون شجرة السنديان العظمى في العالم.. اما السيطرة الأمريكية فقد تجذرت في قارة وافرة الثراء، فهل شأنها سيكون شأن المخلوقات الحية الأخرى، تضمحل وتموت ؟ ولكن هناك آراء تدحض هذه التساؤلات. إذ ان مقارنة الدولة برجل مريض او شجرة قديمة، خطأ واضح، كما قال اللورد بالميرسون ، الشخصية السياسية المعروفة في العصر الفكتوري، الذي جعل الصين تركع على ركبتيها . فمن اقواله ان الدول بإمكانها تبني وسائل ميكانيكية لتجديد نفسها. وقد فعلت الصين ذلك.وعل الرغم من المشاكل الكبيرة، فهناك بعض الخطوات التي بإمكانها إنقاذ الأحوال في أميركا . فبمقدورها إيجاد توازن مابين مصادرها والتزاماتها ، معتمدة على القوة الناعمة للدبلوماسية وارتباطاتها الاقتصادية. وكما قال جورج واشنطن، استغلال جغرافيتها في الدفاع عما يسبب لها ضرراً من الخارج. وعلى هذا المبدأ يعتمد جو بايدن في وجهة نظره حول طاقات بلاده. ومن جهة اخرى ، فان بول كيندي يكون ايضاً محقاً في التنبؤ بانكماش ثروة اميريكا وبالتالي قوتها ، في الوقت الذي تنمو دول منافسة لها ، أوروبية وآسيوية، كما حدث مع بريطانيا، التي خسرت إمبراطورية وفشلت في إيجاد دور لها.

عن / النيويورك تايمز

نوافذ

نحن نعاقب من يلتجئ إلينا بدلاً من حمايتهم

ترجمة/ المدى

منذ عام ٢٠٠٤ بدأ أعداد الراغبين في اللجوء الى بريطانيا يتناقص حتى أصبحت أعداد المرحلين منها أكثر من طلبات اللجوء إليها وهذه الإشارة غدت تعرف اليوم بالطرف المستدق، وحجة اللجوء الى هذه السياسة ان أعداداً كبيرة من المهاجرين يطلبون الحماية في بريطانيا بحجج مزيفة وعليهم بالتالي العودة الى أوطانهم.

وقد طالب عدد من المؤسسات التي لا رحمة لها بضرورة إعادة كافة طالبي اللجوء الذين لا تتفق الطلبات المقدمة من قبلهم مع شروط بريطانيا، وبذلك فإن هذه المسألة لا تزال تثير النقاش في البلاد.

والآن بدأت بعض النتائج الوخيمة لتلك السياسة بالظهور الى النور، إذ أتهم تقرير رسمي في الأسبوع الماضي هيئة الحدود البريطانية بالفشل في إجراء التحقيقات المطلوبة في مراكز الاحتجاز المخصصة لطالبي اللجوء السياسي، وقد أظهر تحقيق في عام ٢٠٠٨ ان قوات الأمن كانت تستخدم قوة لا مبرر لها في تلك المراكز وان العنف العرقي والمادي كان منتشراً فيها بشكل كبير.

وقد وجدت البارونة اولون، كاتبة التقرير ان الحادثتين الأكثر جدية تتعلقان بعدد من المحتجزين الجرحى لم تتضمنا أي تفسيرات تشرح الأمر.

وقالت أيضاً ان إساءة استخدام السلطة لا يمكن اعتبارها أمراً نظامياً ما أخرج تلك الهيئة الرسمية من ورطتها، ولكن التقرير لن يبرئ الإحساس من ان الفساد في نظام اللجوء موجود حتماً، ففي الأسابيع الستة الماضية قامت مجموعة من النسوة بإعلان الإضراب عن الطعام في مركز لترحيل المهاجرين في يارل وود احتجاجاً على طريقة وأساليب الحراس في التعامل معهم.

وفي الأسبوع الماضي سقط رجل روسي وزوجته وابنه من برج كلاسغو العالي وكان من المقرر ترحيلهم بعد ان رفضت بياناتهم لطلب اللجوء، ومنذ عام ٢٠٠٣ حدثت ست حالات انتحار بين طالبي اللجوء في نفس تلك المواقع.

التقارير تؤكد ان السلطات البريطانية قد فشلت في تأدية واجباتها لحماية اللاجئين وقد اتهمت المؤسسة الطبية للعناية بضحايا التعذيب (تجري تحليلات مستقلة) وزارة الداخلية برفضها تقديم أدلة طبية بشأن إدعاءات اللاجئين بتعرضهم للتعذيب، وفي الوقت نفسه تتواصل الحكايات بشأن الاهانات والعنف والتجاهل لحالات المرضى طبياً والصادرة من مراكز يارل وود وغيرها.

ان الصورة المنبثقة عن كل تلك الأمور تتحدث عن نظام مؤسسة في أزمة ليس بسبب فشلها في تحقيق أهدافها، ولكن لأن حماسها لتحقيق تلك الأهداف امر غير إنساني.

إننا في بريطانيا اليوم نعاقب أولئك الذين يتوجب علينا حمايتهم ليكونوا مصدر فخر للأمة، وحيث تعتبر بريطانيا المكان الأفضل بالنسبة للاجئين.

وبناء على وجهة نظر الحكومة فان سياسة اللجوء من القصص الناجحة، ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ قدمت طلبات جديدة للجوء بنحو ٤,٧٦٥ أقل بنسبة ٣٠٪ عن العام الذي سبقه والأقل منذ عام ١٩٩٢، ويعزى ذلك حسب المسؤولين الى عدم إمكانية اختراق الحدود، وقد يكون ذلك الرأي مصيباً ولكن الحقيقة تقول ان طلبات اللجوء تتطلب الإجراءات التقليدية نفسها لطلبات الهجرة، أي عبر مختلف قنوات خاصة يجتازها الأجانب.

ويقول المسؤول ان معظم طلبات اللجوء الـ ٢٠٠,٠٠٠ زائفة وغير قانونية وهم سيقذفون خارجاً حال الانتهاء من مهمة فحص أوراقهم وتمحيصها.

وفي معظم الأحوال تفشل طلبات ٧٠٪ من اللاجئين ويواجه عدة آلاف منهم اليوم قضية الترحيل وهم يمنعون من العمل تماماً حتى يتم البت في مصيرهم، وهذا أمر مناف لاتفاقية اللاجئين للأمم المتحدة عام ١٩٥١ ومنذ ان تم عقد تلك الاتفاقية تغير العالم بشكل كبير وأصبح بالإمكان الانتقال بسهولة من مكان الى آخر ومن بلد فقير الى غني بحثاً عن فرص جديدة.

ويبدو من الأسهل اتهام نظام متهرئ عن تنظيم آخر مثالي، ولكن لماذا تغيرت قوانين الهجرة واللجوء في هذه الأعوام الأخيرة، كيف يمكن ترحيل أناس تغيرت حياتهم رأساً على عقب بسبب الحرب او تعرضوا للتعذيب أو الاغتصاب وطردوا من منازلهم او الأفراد الذين نجوا من حرب شاملة، وماذا ستفعل بريطانيا بهم اليوم ومن بينهم نساء وأطفال ان لم تتفق حكاياتهم مع الوثائق الحقيقية؟ بالتأكيد أنها تضعهم في السجون.

ان تلك الأنظمة الجديدة التي وضعها توني بلير للجوء او الهجرة قد انتشرت في كافة المراكز الحدودية البريطانية، وهي علامات على المجتمع يرى في طالبي اللجوء محتالين او ربما مخادعين.

انه فخر لبريطانيا ان تكون مطمح آمال اللاجئين وقد كانت عبر التاريخ ترحب بهم وهم اليوم لا يلقون منا غير العقاب، والأمر المناسب أيضاً التمييز ما بين الإدعاءات الكاذبة أو الحقيقية.

ان هذه المسألة لا تعتبر مالية بقدر كونها سياسية وهي في حاجة الى قائد يتطلع الى النظام الحالي ويقول ببساطة ما يتضمنه: القسوة، الظلم والعار.

عن / الغارديان

٢٠١٠/٣/١٤